

شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد
في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي
(دراسة مقارنة)



قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة ماجستير الشريعة الإسلامية

إعداد :

الطالب: أندي فهمي حليم

رقم القيد: 000 110 016 O

برنامج ماجستير الشريعة الإسلامية

الدراسات العليا جامعة المحمدية - سوراكارتا

السنة الدراسية هـ 1439 - 2017

شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد
في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي
(دراسة مقارنة)

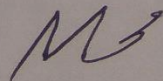
مقالة منشورة

إعداد

أندي فهمي حليم

O000110016

راجعها ووافق عليها



الدكتور محمد معين دين الله بصري

شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد
في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي

إعداد

أندي فهمي حليم

O000110016

لقد نوقش هذه المقالة في قسم الفقه وأصوله

جامعة المحمدية سوراكرتا

اليوم : ٧ مايو ٢٠١٨ م

المناقشون:

١. الدكتور محمد معين دين الله بصري
(المشرف الأول)
٢. الدكتور عمران رشادي
(المشرف الثاني)
٣. الدكتور محمد عبد الخالق حسن
(المناقش)



مدير الدراسات

البروفيسور الدكتور بامبانج سومرجوكو

الإقرار على أصالة الرسالة

أنا الموقع أدناه

الاسم : أندي فهمي حليم

رقم القيد : O000110016

قسم : الفقه وأصوله

العنوان : شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد في ضوء الفقه الإسلامي والقانون

الإندونيسي

أقر بأن هذه المقالة المنشورة المقدمة إلى برنامج ماجستير الشريعة الإسلامية بجامعة المحمدية سوراكرتا من عمل بحثي إلا ما فيها من النقول والاقتراسات المذكورة مصادرها، وإذا تبين في وقت لاحق أن هذه المقالة من انتحال أو سرقة علمية فإنه يحق للجامعة أن تلغى ما منحتني من اللقب العلمي والشهادة العلمية.

سوراكرتا ١٩ يوليو ٢٠١٨



أندي فهمي حليم

شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد

في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الإندونيسي

الملخص

الوقف قربة من القرب التي يتقرب بها العبد إلى الله تعالى. ومعنى الوقف تحبيس مالك التصرف، عين ماله المنتفع به أو منفعته، وصرف ريعها إلى جهات البر. ومن أهم الأوقاف وأعظمها أجرا إن شاء الله وقف المسجد. ولذلك لما عرف الناس أهمية وقف المسجد، تسابقوا في وقفه. ولكنهم مع حرصهم على ذلك، لم يفهموا جيدا أحكام المسجد الموقوف. هذه الرسالة بحث مكتبي قامت كتابته لمعرفة شروط الوقف وآثارها في أحكام المسجد. تناول هذا البحث على مسألتين مهمتين: (1) ما هي شروط وقف المسجد، (2) وما آثارها في أحكام المسجد. ومن أحكام المسجد التي لها أثر بشروط وقف المسجد في هذا البحث المتواضع هي: (أ) حكم وقف جزء من بناء ليكون مسجدا، (ب) حكم تأجير جزء من المسجد الموقوف، (ج) حكم بيع المسجد. وبعد البحث عن المسائل توصلت إلى: (1) أن وقف جزء من بناء ليكون مسجدا جائز، (2) أن بناء المسكن فوق المسجد جائز إذا كان البناء مع بناء المسجد وجعل المسجد في الدور الأسفل، (3) أما إذا تم وقف المسجد ثم أراد أن يبني مسكنا فوقه فلا يجوز، لأن هواء المسجد له حكم المسجد، والمسجد لا بد من صيانة حرمة، (3) لا يجوز تأجير جزء من المسجد إذا كان في حكم المسجد، مثل سقف المسجد، الجدار الداخلي وغير ذلك من بناء المسجد، أما إذا كان هذا الجزء لا يدخل في حكم المسجد مثل بناء منفصل من المسجد، كبيت الإمام بجوار المسجد، والمنارة جانب المسجد وغير ذلك، فيجوز تأجير لمصلحة المسجد، (4) يجوز بيع المسجد إذا

دعت إليه الحاجة مثل : أن تتعطلت منفعته. وإن لم يكن هنالك سبب شرعي فلا يجوز للناظر أو المتولي أن يبيعه.

الكلمات الرئيسية: الوقف، أحكام، المسجد

Abstrak

Wakaf merupakan salah satu cara mendekatkan diri kepada Allah Ta'ala. Dan pengertian wakaf adalah menahan kepemilikan harta, dan memberikan manfaatnya untuk kebaikan. Di antara jenis wakaf yang paling penting dan paling besar pahalanya adalah wakaf masjid. Untuk itu tatkala manusia mengetahui keutamaan wakaf masjid, mereka berlomba-lomba mewakafkan harta untuk wakaf masjid. Akan tetapi semangat mereka untuk wakaf tidak dibarengi dengan memahami hukum-hukum tentang masjid. Tesis ini merupakan tulisan pembahasan pustaka untuk mengetahui syarat-syarat wakaf masjid dan pengaruhnya terhadap hukum-hukum masjid. Pembahasan ini menjalesakan tentang dua masalah utama: 1. Apakah syarat-syarat wakaf masjid, 2. Apakah pengaruh syarat-syarat wakaf terhadap hukum masjid. Hukum-hukum masjid yang akan dibahas pada tesis ini adalah: a. hukum mewakafkan sebagian bangunan untuk masjid, dan bagian lain untuk keperluan lainnya, b. hukum menyewakan bagian dari masjid, c. hukum menjual masjid. Setelah melakukan pembahsana pada masalah-masalah tersebut, dapat diperoleh hasil: 1. Mewakafkan sebagian bangunan untuk masjid, dan bagian lainnya untuk selain masjid dibolehkan jika telah ditetapkan sejak awal pembangunan, akan 2. tetapi apabila sebuah masjid yang telah diwakafkan sejak awal, lalu dikemudian hari ingin menambah bangunan di atasnya bukan sebagai masjid, maka hukumnya tidak diperbolehkan, karena bagian atas masjid atau atapnya dihukumi masjid, sehingga tidak diperbolehkan digunakan selain untuk kepentingan shalat dan ibadah lainnya. 3. tidak diperbolehkan menyewakan bagian tertentu dari masjid jika diberlakukan hukum masjid, seperti atap masjid, atau Menara yang berada di atas masjid, lantai dua dari masjid dll. Apabila bagian tersebut tidak termasuk masjid dan tidak dihukumi masjid, maka boleh disewakan untuk kepentingan masjid, seperti rumah imam yang berada di sebelah masjid, Menara yang ada di samping masjid

dll. 4. Boleh menjual masjid jika dalam keadaan terpaksa, seperti masjid yang tidak dimanfaatkan karena penduduknya banyak yang pindah atau sebab syar'i lainnya. Adapun jika tidak ada sebab syar'i maka bagi nadzir dan pengelolanya tidak boleh menjual masjid.

Kata kunci: wakaf, hukum, masjid

Abstract

Wakaf is one way to get closer to Allah. The terminology of wakaf is to hold the ownership of the property, and provide benefits for good. Among the most important and greatest reward of the endowments type is the mosque's Waqf. To reach it, by the time the man knows the virtue of mosques' waqf, they are vying for doing it. But their passion for endowments are not coupled with understanding the laws which are related to the mosque. This thesis is the literary-written discussion to find out the requirements of the mosque endowment and its influence on mosque enactments. This discussion explains about the two main issues: 1. What are the terms of the endowments of the mosque, 2. What influences being the terms of the endowments on the mosque enactments. Laws of the mosque which will be discussed in this thesis are: a. An ordinance to endow a part of the building to the mosque, and another part for other purposes, b. An ordinance to rent out the part of the mosque, c. An ordinance of selling the mosque. After discussing on these issues, the results can be obtained: 1. Endowing a part of the building to the mosque, and the other part which is not for the mosque is allowed if it has been established since the beginning of development. 2. Nevertheless, if a mosque has been endowed since the beginning, then want to enlarge its buildings on it later not as a mosque, then the enactment is not allowed, because the top of the mosque (mosque's roof) is considered as a mosque, so as not to allowed to be used in order not to the benefit of prayer and the other worship. 3. not allowed to rent certain parts of the mosque out if it is enacted as mosque ordinance, such as the roof of the mosque, the above tower, the second floor of the mosque, etc. If that place does not include a mosque and it is not enacted as a mosque, so it might be for rent to the benefit of the mosque, as the priest's House which is in next to the mosque, Tower located on the side of the mosque etc. 4. Selling

the mosque is permitted if it is in such circumstance such as the mosque was not utilized because many of the inhabitants who moved or other legitimate reasons. But if there is no legitimate reason then for nadzir and managers should not sell the mosque.

Keywords: endowments, law, mosque.

1. المقدمة

خلفية البحث

إن الوقف من أعظم ما يدخل في الإحسان، وهو من الأمور التي لا تنقطع بموت الإنسان، قال الله تعالى: {إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم} ¹، وآثارهم هي آثار الخير والشر التي كانوا هم السبب في إيجادها في حال حياتهم وبعد وفاتهم، وتلك الأفعال التي نشأت من أقوالهم وأفعالهم وأموالهم ².

وقد كثر المساجد في زماننا هذا، وكثر فاعلو الخير فكثرت من يجمع المال لبناء المساجد وتسابقوا في وقف المساجد. وقد لا يعلم الواقف أحكام الوقف بحيث يبيع منهم المسجد الموقوف بدون سبب شرعي، أو يؤجر جزءا من المسجد للحصول على المال الذي سيستعمل لعمارة المسجد، بل يبني فوق المسجد بناءً أو مسكناً

¹ سورة يس: 12

² عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة 1420هـ) ص. 692/1

للتأجير أو لمسكن الإمام بعد أن رأى أن في مصلحة دون النظر إلى أحكام المساجد.

لذلك لا بد من بيان علاقة شروط الوقف بأحكام المسجد، لما فيه مصلحة الناس في دينهم ودنياهم. وقد استخرت الله تعالى في الكتابة في بعض جوانب الوقف من أهميته وشروطه على المسجد وأثرها في أحكام المسجد.

مشكلة البحث

بناء على ما ذكر في خلفية البحث، يمكن دراسة هذا البحث من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة : ما هي شروط الوقف التي تختص بالمساجد؟ ما هي أثارها في أحكام المساجد؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث معرفة شروط الوقف التي تختص بالمساجد ومعرفة أثارها في أحكام المساجد

منهجية البحث

تتكون منهجية البحث في هذا البحث من نوع البحث ومنهجه ومصادر

المعلومات وطريقة كتابة البحث وبيانها فيما يلي:

2- نوع البحث

نوع هذا البحث هو البحث المكتبي وهو بحث وجمع المعلومات من الكتب التي تتعلق بالبحث ومقالات علمائنا المتقدمين والمعاصرين والبحوث العلمية وغير ذلك، وستتم بجمع المعلومات الجزئية ليصل الباحث منها إلى القواعد العامة، ودور الباحث هنا جمع المعلومات في كل مسألة مراد بحثها أولاً ثم إرجاعها إلى أمهات الكتب التراثية أو إلى الكتب المعاصرة إن وجد إلى ذلك سيلاً، فإن لم يجد فالباحث سيبذل جهده ما استطاع للوصول إلى الحقيقة العلمية الجديدة.

3- منهج البحث

منهج البحث في هذا هو منهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي، وعرض المسائل المستجدة وبيانها وتوضيحها وتطبيقها بالقاعدة، عن طريق استقراء التام لمصادر المسألة وجمع الكتب والبحوث المتعلقة بها ومراجعتها لذلك وتتبع الكتب من العلماء القدماء والمعاصرين والدراسة الأكاديمية والمجلات العلمية والرسائل والمقالات والاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصلية في مسألة بحسبها.

مصادر المعلومات: استخدم الباحث في هذا البحث هو البحث المكتبي وهو طريقة في جمع البيانات والمواد التي أخذت من الكتب والتقارير والمجلات العلمية المتعلقة بعنوان البحث، لذلك سلك الباحث مناهج البحث ما يلي :

(1) الطريقة المباشرة وهي أخذ المواد على ما كتبه العلماء من غير التغيير ولا التبديل.

2) الطريقة غير المباشرة وهي أخذ المواد وجوهرة الفكرة من العلماء مع بعض تصرفات وزيادة ونقص.

طريقة كتابة البحث: قد سلك الباحث في هذا البحث على النحو التالي:

الأمر الأول : منهج الكتابة, ويكون على ضوء النقاط الآتية :

1- التمهيد للمسألة بما يوضحها ان احتاج المقام لذلك.

2- المنهج في دراسة التعريفات وهو بذكر التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي مع

شرح كل منها ان احتاج إلى ذلك.

3- المنهج في بحث المسائل الخلافية كالاتي : تحرير محل النزاع، ثم ذكر الأقوال في المسألة

ثم ذكر الأدلة لكل قول، ثم ذكر ما يرد عن الدليل من مناقشات، ثم ترجيح ما يظهر

رجحانه, ويكون ذلك مبني على سلامة أدلة القول أو بعضها وبطلان أدلة الأخرى أو

ضعفها.

4- ويكون مقدار بحث أي مسألة حسب ما يناسب مقام ذكرها في البحث.

الأمر الثاني : منهج التعليق و التهميش, ويكون على ضوء النقاط التالية :

1- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها مباشرة.

2- المنهج في تخريج الأحاديث و الأثر كالاتي : بيان من أخرج الحديث أو الأثر، ثم

الإحالة عن مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب والرقم إن كان مذكورا في

المصدر، ثم إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما إن لم يكن في أي منهما، فإني أخرج من المصادر الأخرى المعتمدة.

3- عزو نصوص العلماء و آرائهم لكتبهم مباشرة.

4- توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة، وتوثيق المعاني الاصطلاحية من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.

5 (أضع فهرس علمية في نهاية البحث حتى تيسر الاستفادة منه.

وإضافة إلى ذلك ستكون كتابة البحث بأسلوب المصادر وبأسلوب أي إني آخذ من المصادر بالمعنى لا بالنص، إلا أن يكون المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه فأذكره على ما هو عليه.

الدراسات السابقة

لقد حرصت أثناء إعداد خطة هذا البحث وما تلاها على تتبع الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فلم أقف على رسالة علمية أو مؤلف مستقل يحمل العنوان نفسه، أن يختص بدراسة مسائل البحث كلها أو معظمها.

ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بهذا الموضوع هي:

1. أحكام وقف المساجد الوقف عليها. لطالب سفيان نواف حسين كبها

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية - نابلس - (عام

1999 م).

2. أموال الوقف ومصرفه لطالب عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد العزيز العثمان،

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1425 هـ.

3. كتاب أحكام الوقف للإمام العالم العلامة هلال بن يحيى بن سلمة الرأي

(توفي سنة 245 هـ).

مايتميز هذا البحث من البحوث المذكورة هي:

أ. أن الباحثين في البحوث السابقة تكلموا عن أحكام الوقف، أركانه مع شروطه

دون البحث عن أحكام المسجد التي تتعلق بتلك الشروط. أما هذه البحث

فسيتركز - إن شاس الله - عن بعض أحكام المسجد التي تتأثر بتلك

الشروط.

ب. ظهر في البحوث السابقة الاهتمام بالجانب النظري، بخلاف هذا البحث فإنه

يهتم بالجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري.

ج. يعرض في هذا البحث أثر شروط الوقف في المسجد.

2 تعريف الوقف والأدلة على مشروعيتها

تعريف الوقف

تعريف الوقف لغة: الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء، ثم

يقاس عليه. ومنه: أقف وقوفا، ووقفت وقفي¹

والوقف: الحبس والمنع، وهو مصدر مقفت وقف، ومنه قولك: وقفت الدابة وقفا،

وهذا معتمد، فإذا كان لازما قلت: وقفت وقوفا، قوه أحد ما جاء على فعلته ففعل،

يتعدى ولا يتعدى².

تعريف الوقف اصطلاحاً:

اختلف العلماء في بيان معنى الوقف في الاصطلاح الشرعي تبعاً لاختلافهم في بعض أحكامه.

قال عبد الرحمن بن إبراهيم العثمان في رسالته أموال الوقف ومصرفه³ يعرف

الوقف بأنه:

¹ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ - 1979م)، باب الواو والقاف وما يثلاثهما، مادة (وقف) ص. 135/6

² محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، (دار صادر - بيروت) مادة (وقف) ص. 969/3

³ عبد الرحمن إبراهيم بن عبد العزيز العثمان، أموال الوقف ومصرفه، (دار الأوقاف - المملكة العربية السعودية، 1428) ص. 39

"تحبب مالك التصرف، عين ماله المنتفع به أو منفعته، وصرف ريعها إلى

جهات البر".

مشروعية الوقف

1. قول النبي ﷺ: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة

جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له"¹.

2. قول النبي ﷺ: "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه

ونشره أو ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل

بناه أو نفرا كراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد

موته"².

3. عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: "أصاب عمر أرضا بخير فأتى

النبي -صلى الله عليه وسلم- يستأمره فيها فقال يا رسول الله: "إني أصبت

أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمر به" قال: "إن شئت

حبست أصلها وتصدقت بها". قال: قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث:

1631

² سبق تخريجه

ولا يتناع ولا يورث ولا يوهب قال فتصدق عمر في الفقراء وفي القرى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه)¹.

وأجمع أصحاب الرسول ﷺ على مشروعية الوقف.

تعريف المسجد

نتعريف المسجد لغة: كلمة مسجد مأخوذة من سجد، والمسجد بخفض الجيم المعجمة ونصبها: الذي يسجد فيه. وكل موضع يتعبد فيه فهو مسجد. وقيل: المسجد اسم جامع؛ حيث سجد عليه وفيه. والمسجد من الأرض موضع السجود نفسه². معناه نصطلاحاً هو المبنى الموقوف المخصص للصلوات الخمس المفروضة وغيرها.

أركان الوقف وشروطه

الركن الأول: الواقف وما يشترط فيه

يشترط أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه، بأن يكون كامل الأهلية من العقل والبلوغ

¹ أخرجه البخاري كتاب الشروط باب الشروط في الوقف 2532، ومسلم في صحيحه كتاب الوصية، باب الوقف 3085

² انظر محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، (دار صادر - بيروت) 1940/3 - 1941، و محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1426 هـ - 2005 م) 300/1

والحرية والاختيار، وألا يكون محجورا عليه لسفه أو غفلة، أو محجورا عليه لدين، وألا يكون الوقف في مرض الموت، فيما زاد عن الثلث، وتفصيل ذلك ما يلي:

الركن الثاني: الموقوف عليه ما يشترط فيه:

- (1) أن يكون الموقوف عليه جهة بر، (2) أن تكون الجهة الموقوف عليه غني منقطعة، (3) ألا يعود الوقف على الواقف، (4) أن يكون على جهة يصحملكها أو التملك لها.

الركن الرابع: الصيغة وشروطه

إن الصيغة هي الركن الوحيد عند الحنفية، وهي الركن الرابع عند الجمهور، وقد تنعقد باللفظ الذي يصدر عن الواقف، وقد تنعقد بالفعل الدال عليه.

شروط الصيغة:

- (1) أن تكون جازمة، (2) أن تكون منجزة، (3) أن تكون مؤبدة، (4) أن تكون معينة
- (المصرف، 5) عدم افتزان الصيغة بشرط يخل بأصل الوقف أو ينافي مقتضاه.

شروط الناظر

1- البلوغ:

2- العقل:

3- العدالة.

الرجوع عن الوقف

ذهب الفقهاء إلى أن الوقف متى أصبح لازما فلا يجوز الرجوع فيه، فلا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يورث. ولكن الفقهاء اختلفوا فيما لو شرط حين الوقف أن له الرجوع فيه، أو شرط أن له الخيار، فذهب الحنابلة والشافعية في الصحيح إلى أنه لا يصح الشرط ولا الوقف، فيكون الوقف باطلا، وفي احتمال عند الحنابلة والشافعية ذكره ابن سريج أنه يصح الوقف ويبطل الشرط.

وقال الدردير: إذا شرط الواقف لنفسه الرجوع أو البيع إن احتاج له فله ذلك¹.

3. الوقف على المسجد

مشروعية الوقف على المسجد

1. قول النبي ﷺ: " إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره أو ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل

¹ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين، الشرح الكبير على متن المقنع، (دار الكتاب العربي) ص. 82/4.

بناه أو نهرأكره أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد

موته" ¹.

شروط وقف المسجد

1. الإذن للناس بالصلاة.
2. عدم تخصيص المسجد لقوم دون آخر.
3. لا يصح وقف الأرض مسجداً، أو البناء مسجداً، إلا إذا هيأه للناس، ومكنهم من الانتفاع به، إما ببنايتهم للأرض مسجداً، أو تمكينهم من الصلاة فيها، وفيما أوقفه مبنياً.

وقف الكافر على المسجد

اختلف الفقهاء في حكم وقف الكافر على المساجد على قولين:
القول الأول: عدم صحة وقف الكافر على المساجد.
القول الثاني: صحة وقف الكافر على المساجد
الترجيح: الراجح عدم صحة وقف الكافر على المساجد؛ لقوة أدلة المنع، وضعف دليل المصحح بما ورد عليه من مناقشة.

¹ أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب السنة باب ثواب معلم الناس الخير، رقم الحديث 242، و حسنه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية - 1405 - 1985) رقم الحديث: 1580

4. بعض أحكام المسجد

المبحث الأول: حكم وقف جزء من بناء ليكون مسجدا

ففيه مسألتان:

الأولى: اتخاذ السكن فوق المسجد الموقوف أو تحته

إن اشترط في حين وقفه حق البناء، واتخاذ السكن فوقه، أو تحته، ففي ذلك خلاف بين أهل العلم:

القول الأول: يجوز أن يبنى المسجد وفوقه أو تحته بناء، أو فوقه وتحته معا بناء. قال به أبو يوسف صاحب أبي حنيفة¹ وابن قدامة صاحب المغني².

القول الثاني: يجوز أن يبنى فوق المسجد بناء، ولا يكون تحته بناء. وروي عن أبي حنيفة في رواية عنه. وهي رواية عن الإمام أحمد. قال أحمد: "كان ابن مسعود يكره أن يصلي في المسجد الذي بني على القنطرة"³.

¹ انظر كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، فتح القدير، (دار الفكر) ص. 444/5

² أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م) ص. 607/5

³ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الورع، (تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار الصميعي - الرياض - السعودية، 1418هـ - 1997م) ص. 36

القول الثالث: إذا كان البناء تحت المسجد، والمسجد ليس فوقه بناء صح ذلك. روي

عن أبي حنيفة في رواية عنه، وذهب إليها بعض أصحابه¹. وبهذا قال مالك²

القول الرابع: لا يصح أن يبنى مسجداً فوقه بناء أو تحته بناء. قال بهذا بعض

الأحناف³.

والذي يظهر أنه لا بأس من البناء فوقه، وتحتة، إن كان ذلك في نيته حين الوقف.

فينطبق حكم المسجد في الدور الذي بني فيه المسجد. وأما إذا أقيم بناء مستقل

ليكون مسجداً وقد تم البناء فلا يجوز البناء فوقه لأي غرض كان؛ لأن ما فوق

المسجد يأخذ حكم المسجد.

قال صاحب "الدر المختار" من علماء الحنفية: "وكره تحريماً الوطاء فوقه، والبول،

والتغوط؛ لأنه مسجد إلى عنان السماء" انتهى⁴.

و الدليل على عدم جواز بناء المسكن فوق المسجد بعد تمام البناء هو:

¹ ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت، 1421هـ - 2000م.) ص. 358/4

² مالك بن أنس، المدونة الكبرى، (دار صادر- بيروت) ص. 108/1

³ ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت، 1421هـ - 2000م.) ص. 358/4

⁴ ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت، 1421هـ - 2000م.) ص. 89/1

1. جاءت القاعدة: التابع تابع.

هذه قاعدة عظيمة لبيان حرمة ما فوق المسجد. وقد اتفق العلماء على وجوب تعظيم المساجد وصيانتها، قال الإمام النووي: "حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد في وجوب صيانتها وتعظيم حرماته، وكذا سطحه والبئر التي فيه، وكذا رحبته"¹.

وقال ابن قدامة: "ويجوز للمعتكف صعود سطح المسجد؛ لأنه من جملته، ولهذا يمنع الجنب من اللبث فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، ولا نعلم فيه مخالفا"².

فقد قال القرافي: اعلم أن حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية، فهواء الوقف وقف، وهواء الطلق طلق، وهواء الموات موات. وهواء المسجد له حكم المسجد لا يقربه الجنب، ومقتضى هذه القاعدة أن يمنع هواء المسجد والأوقاف

¹ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب (دار الفكر) ص. 2/ 178

² أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمايعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م) ص. 3/ 196

إلى عنان السماء لمن أراد غرز الخشب حولها وبني على رؤوس الخشب سقفا
عليه بنيان¹.

2. أن في منع البناء فوق المسجد سدا للذريعة في صيانة المسجد. بحيث أن
المسجد بعد وقفه صار مسجدا وهو مكان مهيا للصلاة والعبادة بصفة دائمة،
فلا تصرف منفعته إلى غيره. وإذا بني فوق المسجد مسكن أو غيره فإنه قد غير
الهدف من بناء المسجد.

المسألة الثانية: اتخاذ مكان في الشركة أو المؤسسة لصلاة الجماعة

المصليات التي تتخذ في البيوت أو في بعض المؤسسات والشركات ويقصد بها صلاة
أهل المكان فقط، ولا يقصد بها أنها مسجد عام مفتوح لجميع المسلمين، لا تأخذ
حكم المسجد.

وهذا المصلى تابع للشركات أو المؤسسات فيمكن بيعه وشرعه. لأن الشركات
والمؤسسات لم توقف هذا البناء.

¹ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر
الخليل، (تحقيق: دار عالم الكتب، 1423هـ - 2003م) ص. 420/5

فقد روى البخاري¹ ومسلم² عن عتبان بن مالك رضي الله عنه أنه لما عمي وشق عليه الذهاب إلى المسجد في أيام المطر والسيول طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي إلى داره ليصلي في موضع يتخذه عتبان مصلى، فلبى النبي صلى الله عليه وسلم طلبه.

قال الحافظ ابن حجر : "من فوائد الحديث : أن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفه ولو أطلق عليه اسم المسجد"³.

حكم تأجير جزء من المسجد الموقوف

لا يخلو جزء من المسجد من حالين:

أ. إن أخذ حكم المسجد، فإنه لا يجوز تأجير؛ لأن المسجد تحترم عينه شرعاً، ويقصد للانتفاع به، بخلاف وقف الاستغلال فليس له حرمة شرعية لحق الله تعالى كما

¹ انظر صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت 425

² انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، 33

³ انظر أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة - بيروت، 1379) ص. 522/1

للمسجد، ولا يقصد به أن يستوفي الموقوف عليه منفعة بنفسه كما يقصد ذلك في المسجد¹.

وجاء في البحر الرائق: ولا يجوز للقيم أن يجعل شيئاً من المسجد مستغلاً ولا مسكناً أ.هـ².

ب. ألا يشملها أحكام المسجد، وعليه فإن تأجير له حكم تأجير الوقف، وقد اتفق الفقهاء على مشروعية تأجير الوقف واستثماره³.

تأجير جزء من المسجد على مؤسسة إعلامية

مما تقدم ذكره من هذا المبحث مع ضابط المرافق التي تأخذ حكم المسجد، ظهر لنا ما يلي:

1. يجوز تأجير بقعة من المسجد على تلك المؤسسات، وينتفع المسجد بالأجرة، ولا يجوز أن ينتفع بالأجرة غيره كالإمام أو قيم المسجد.

¹ انظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان 1412هـ / 1991م) ص. 420/4. مطالب أولي النهى 368/4.

² زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة-بيروت) ص. 272/5.

³ انظر: زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة-بيروت) ص. 254/5. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار.

2. يشترط في البقعة المؤجرة ألا تأخذ حكم المسجد، كأن تكون في جداره الخارجي أو حريمه.

3. اشترط أهل العلم في تأجير حريم المسجد ألا يضر بالمصلين¹، وإلا حرم تأجيرها.

4. فإن كانت البقعة تأخذ حكم المسجد، فإنه يحرم تأجيرها على تلك المؤسسات؛ لأن المساجد تحترم عينها شرعا.

حكم بيع المسجد

فإن انتقل الناس بسبب الفيضانات، وصارت المساجد في لجة المياه، فإن آلاتها ووظائفها والقائمين عليها وحجارتها ونقضها تنقل إلى مساجد أخرى. وأما إذا لم تخرب المساجد، ولم يخرب ما حولها، فلا يحل بيعها، وإن بيعت، فلا يملكها مشتريها، ولا يملك قيمتها بائعها.

وأما إن خرب المسجد أو خرب ما حوله وهجره الناس وتعطلت منافعه، فقد اختلف العلماء وحمهم الله في بيعه، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز بيع المسجد إذا تعطلت منافعه، ويكون ذلك بإذن القاضي أو الناظر، وإذا بيع فيصرف ثمنه إلى أحد المساجد. ويستحسن عند أبي حنيفة وصاحبه

¹ انظر: زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة-بيروت) ص. 269/5. الأحكام السلطانية 237. تحفة المحتاج 222/6. منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، 1402) ص. 374/2.

أبي يوسف: أن يكون الثمن مصروفًا إلى مسجد قريب من المسجد الذي يبيع. وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف¹. وهو رواية عن الإمام أحمد، والصحيح من مذهب الحنابلة كما ذكره في الإنصاف².

والدليل م كتب عمر رضي الله عنه إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكوفة: (انقل المسجد الذي بالتمارين، واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مصل). وكان هذا بمشهد من الصحابة، ولم يظهر ما يخالفه، فكان كالإجماع³.

القول الثاني: لا يصح بيع الوقف بحال، والمسجد لا يكون إلا وقفًا، فلا يصح بيعه وإن تعطلت منافعه. وهذا رواية عن أبي حنيفة، وهي المذهب عند الأحناف⁴.

¹ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، (تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1421هـ - 2000م) ص 42/12-43، وابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، 1421هـ - 2000م). ص. 358/4-359

² علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف (: مكتبة الكليات الأزهرية، 1391هـ/1971م) ص. للموداوي 101/7

³ انظر أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م) ص. 633/5،

⁴ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، (تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1421هـ - 2000م) ص 12/6، شرح فتح القدير 5،445

وهو مذهب مالك¹، والشافعي² ورواية عن الإمام أحمد³.

للحديث عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله: إني أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمروني به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها". قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يورث ولا يوهب وتصدق بها في الفقراء وفي القرى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول"⁴.

الشاهد: "حبست أصلها، وتصدقت بها..... لا يباع ولا يوهب"

وجه الاستدلال: أن بيع الوقف مناف لبقائه وتحييس أصله، وقد اشترطه عمر في مجمع من الصحابة، وأقره النبي ﷺ فدل ذلك على أن بيع الوقف لا يجوز بكل حال، إذ لو جاز لبينه النبي ﷺ.

¹ جواهر الإكليل 209/2

² أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب (دار الفكر) ص. 264/14

³ محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، الفروع وتصحيح الفروع، (تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، 1418) ص. 622/4

⁴ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط باب الشروط في الوقف رقم 2532، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية باب الوقف رقم 3085

القول الثالث: قال محمد بن الحسن: إن الوقف إذا تعطلت منافعه يرجع إلى الورثة¹.

فعلى هذا القول يستفاد أنه يجوز بيع المسجد؛ لأن الورثة سيتصرفون به إذا رجع إليهم، وقد يبيعونه ويأخذون ثمنه.

واستدل بأن الوقف جعل هذا الجزء من ملكه، مصروفًا إلى قربة بعينها، فإذا انقطع ذلك عاد ملكه كالمحصر إذا بعث الهدي، ثم زال الإحصار فأدرك الحج كان له أن يصنع بهديه ما شاء².

والقول الراجح هو القول الأول بجواز بيع المسجد إذا تعطلت منافعه.

وأجيب عن أدلة القول الثاني: بأنه لا تعارض، وإنما فهم عمر والصحابة أن الوقف لا يباع إذا لم تتعطل منافعه. أما إذا تعطلت منافعه فقد فات غرض الواقف. وبهذا ظهر وجه الجمع بين حديث عمر، وبين أمره بنقل المسجد.

وأجاب عن القول الثالث: بأنه إزالة ملك على وجه التقرب إلى الله تعالى، فلا تعود لمالكه، كالعق. وحيث إن الوقف يتأبد، فإنه إذا تعذر بقاء صورة الوقف يجوز

¹ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، (تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1421هـ - 2000م) ص 12/6

² شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، (تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1421هـ - 2000م) ص 12/6

الانتقال إلى إبقاء معناه؛ وذلك بنقل قيمته وآلته، وبناءه لمسجد آخر يقوم مقامه، لئلا

يفوت الانتفاع بالوقف كله، فينتفع بما بقي منه، وهو آله أو قيمته أو نحوها¹.

ويتولى بيع المسجد الإمام أو نائبه، أو الناظر بعد أن يأذن له الحاكم الشرعي².

﴿ الخاتمة ﴾

بعد الدراسة لشروط وقف المسجد وما أثرها في أحكام المسجد، تتبين لنا النتائج ما يلي:

- 1- إن الوقف عقد لازم فلا يجوز الرجوع فيه.
- 2- من شروط وقف المسجد هي: الإذن للناس بالصلاة، عدم تخصيص المسجد لقوم دون آخر، ولا يصح وقف الأرض مسجداً، أو البناء مسجداً، إلا إذا هياه للناس.
- 3- لا يجوز وقف الكافر على المساجد
- 4- يجوز بناء السكن تحت المسجد أو فوقه إذا كان بني منذ البداية.

¹ انظر شرح فتح القدير 446/5، وابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، 1421هـ - 2000م.) ص. 359/4، و أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م) ص. 633/5

² محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، الفروع وتصحيح الفروع، (تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، 1418) ص. 626/4، وعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (دار إحياء التراث العربي) ص. 105/7

- 5- أما إذا بني المسجد وقد تم بناؤه، فلا يجوز بناء شيء فوقه.
- 6- لا يجوز تأجير جزء من المسجد إن أخذ حكم المسجد
- 7- ويجوز تأجير جزء من المسجد إذا كان لا يعتبر مسجداً.
- 8- لا يجوز بيع المسجد لحرمة وإنه مما يجوز انتقال الملكية إلى أحد إلا إذا دعت

إليه حاجة

أوصي في ختام هذا البحث بما يأتي:

- 1- الحرص على معرفة الأحكام الشرعية
- 2- ينبغي الاهتمام بأحكام الوقف لا سيما ما تتعلق بالمسجد
- 3- عدم بناء شيء فوق المسجد بعد تمام بناء المسجد
- 4- تعليم المسلمين عن فضل عمارة المسجد
- 5- أن معرفة المسلم بأحكام المسجد وسائر أحكام الشريعة بصفة عامة، تستوجب عليه كثرة الشكر لله رب العالمين، الذي رحمته المكلفين، وشرع لهم ما ينفعهم، ويرفع عنهم الحرج والمشقة.
- 6- البحث عن آثار آخر في هذه المسألة التي لم تبحث في هذا الرسالة.

سيرة ذاتية

الاسم : أندي فهمي حليم

تاريخ الميلاد : كديري، 18 أغسطس 1985

العنوان : شارع سيدوطوبو كيدول، رقم 51 سورابايا

رقم الهاتف : 085697256533

البريد الإلكتروني: abuabbas_fahmy@yahoo.co.id

الحالة الاجتماعية: متزوج

المراحل الدراسية:

المرحلة الابتدائية: المدرسة الابتدائية الحكومية كراس كديري (1992-1998)

المرحلة المتوسطة: المدرسة الثانوية الحكومية كراس كديري (1998-2001)

المرحلة الثانوية : المدرسة العالية الحكومية كديري (2001-2004)

برنامج الإعداد اللغوي في معهد الإرشاد العالي في سورابايا (2004-2006)

برنامج التكميلي في معهد العلوم الإسلامية والعربية بجاكرتا (2006-2007)

المرحلة البكالوريوس: كلية الشريعة في معهد العلوم الإسلامية والعربية بجاكرتا (

2006-2010)

المرحلة الماجستير: كلية الشريعة في جامعة المحمدية سوراكرتا (2012-2018)

الوظيفة : مدرس في جامعة علي بن أبي طالب الإسلامية بسورابايا

﴿ فهرس المصادر والمراجع ﴾

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير، (دار الفكر)

ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة - بيروت، 1379)

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار (دار الفكر - بيروت)

ابن كثير، الإمام إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ابن كثير)، تفسير القرآن العظيم، (دار الفكر : الطبعة الجديدة 1414هـ/1994م)

الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (المكتب الإسلامي - بيروت، 1405 - 1985)

البخاري، أبي عبد الله محمد ابن اسماعيل. صحيح البخاري. الأردن: بيت الأفكار الدولية

الخصيري، إبراهيم بن صالح، أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، (دار الفضيلة، الرياض 1421هـ - 2001م)

الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (إحياء الكتب العربية)

الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، (دار عمار، عمان)

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير

كلام المنان، (تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، 1420هـ — -

2000 م)

شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة

معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م)

العثمان، عبد الرحمن إبراهيم بن عبد العزيز، أموال الوقف ومصرفه، (دار

الأوقاف — المملكة العربية السعودية، 1428)

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، الأصول من علم الأصول، (دار ابن

الجوزي، 1426هـ)

القرآن الكريم

الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، (مطبعة الإرشاد

— بغداد، 1397هـ - 1977م)

محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية

المجتمع، (فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، 1422هـ - 2001م)

- المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي
- المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة، /المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م)
- الموسوعة الفقهية (وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، 1404 - 1983)
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب (دار الفكر)
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المسند الصحيح المختصر
- بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت)